

الاستعراضات الوطنية الطوعية وما يتبعها: متابعة تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها على المستوى الوطني - أين التقييم منها؟ بعض الملاحظات والدروس المستفادة

إن إعداد التقارير / الاستعراضات الطوعية هي عملية سياسية وتنموية

وتنتج عنها:

1. آلية تشاورية متعددة المراحل للاعداد
2. اعداد التقرير الوطني
3. عرض التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

ويبقى السؤال:

- هل تُسرّع التقارير وإعدادها تنفيذ الأجنحة؟
 - هل تُعزّز المساءلة؟
 - هل تُقدّم فرصة للتقييم والتصويب؟
 - بالقدر الذي تُعدّ التقارير متطلباً دولياً (طوعياً)، هل هو متطلب وطني؟
- (باعتبارها القيمة المضافة لعملية الاعداد)

تهدف التقارير / الاستعراضات الوطنية الطوعية الى:

- تقديم تقرير حول التقدّم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولمحة حول الآليات المعتمدة (ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل - الفقرة 72 والفقرة 74 (د))
- لقياس ذلك التقدّم على المستوى الوطني (بما يعزز المساءلة أمام مواطنينا، ويدعم التعاون الدولي بشكل فعال لإنجاز هذه الخطة، ويشجع تبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل - الفقرة 73)،
- معتمدةً على الأدلة ومسترشدةً (بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة - الفقرة 74 (ز)).
- على أن ذلك يتطلب (تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية - فقرة 74 (ح))

عكفت مجموعة تقييم أهداف التنمية المستدامة (EVALSDGs) بالتعاون مع المركز الدولي للبيئة والتنمية (IIED) على مراجعة التقارير الطوعية لعامي 2016/17 وركزت على المحاور التالية:

- استعمال المفردات المتعلقة بالتقييم، المتابعة، الرصد، مؤشر، بيان، أثر، إطار منطقي (Logframe)، الأداء...
- نظام الرصد والمتابعة (عناصره، آلياته...)
- الاطار المؤسسي / الحوكمة
- منهجات المتابعة والتقييم والرصد
- التقييم
- قضايا أخرى



www.evalsdgs.org

www.iied.org/effective-evaluation-for-sustainable-development-goals

ما هو التقييم وما هي أهميته؟

أهمية المؤشرات أنها تشير وتدلل ولكنها تبقى قاصرة عن التفسير وتقديم أجوبة حول الكيفية (كيف تمّ التقدّم؟) أو السببية (تعليل حدوث هذا التغيير) أو الأهمية (التقدّم الحاصل) ضمن السياق أو الوضع الاجمالي (الماكروي) القائم...

وبالتالي، لا تستطيع البيانات والمؤشرات تقديم أجوبة حول مخرجات ونتائج وآثار التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالمقابل تعتمد آليات الرصد والمتابعة (Monitoring & Review) على البيانات والمؤشرات ويمكنها تقديم دلالات محددة على مستوى مخرجات ونتائج محددة حول التقدم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنها أيضاً قاصرة عن تقديم الصورة الكلية أو السببية أو الكيفية لحدوث هذا التقدّم في تحقيق الأهداف.

هنا تأتي أهمية التقييم بكل خلفياته المفاهيمية (مبادئ وقيم) ومنهجياته القابلة للتكيف لسد الثغرة، اعتماداً على آليات المتابعة والتقييم والبيانات والمؤشرات:

1. لتقديم صورة أشمل لفهم كافة التطورات الحاصلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
2. معالجة التداخل والتفاعل بينها (وهذه ميزة الـ SDGs)
3. واستفاد من معلومات من مصادر متعددة
4. تقديم حكم علمي حول قيمة وأهمية وجدارة البرامج/ السياسات قيد التقييم
5. اعتمادها على أطر تحليلية ممنهجة (تقوم على فرضيات وتوسعى الى دراستها)
6. اعتبارها أداة تشاركية بين المقيّم والجهة المشرفة على التقييم من ناحية، وبينهم وبين مكونات مجتمعية وأصحاب المصلحة من جهة أخرى...

بناء على الدراسة وغيرها، أودّ الوقوف على الملاحظات التالية:

في أنظمة المتابعة والتقييم...

- أكدت معظم الدول من خلال الاستعراضات/ التقارير الطوعية أنها تعتمد على أو تُطوّر نظم الرصد والتقييم لمراجعة التقدم الحاصل على مستوى أهداف التنمية.
- بعضها بنى على النظام الذي تكرر حول أهداف الألفية (MDGs)
- بعضها قام/ يقوم بدراسة الفجوات في البيانات الأساس (baseline)
- وبعضها وضع خارطة طريق لتحقيق الأهداف متضمنة آليات الرصد والمتابعة
- معظمها لمح مباشرة الى ضعف البيانات وقدرات الرصد والمتابعة الوطنية
- تركيز واضح على البيانات والمؤشرات الكمية على حساب النوعية

في إدماج الأهداف في الخطط الوطنية...

- معظم الدول مازالت في مراحلها الأولى لجهة ادماج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها الوطنية (40 خلال دورة الاستعراضات 2017)
- ولكن البعض منها فقط ركّز على المبادئ الأساسية للأهداف (الشمولية، ادماج حقوق الانسان، ادماج النوع الاجتماعي...) في التقارير/ الاستعراضات الطوعية

في الشمولية وتجانس السياسات...

- لم تقدّم العديد من الدول تقييماً شاملاً لمجمل أهداف التنمية المستدامة
- لم تلاحظ العروضات/ التقارير الطوعية العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة و:
 - مخرجات اتفاق باريس حول التغيّر المناخي ولا برنامج عمل أديس أبابا
 - التحليل على المستوى الوطني مع المستوى الاقليمي أو الدولي (ما عدا الأردن)
- حتى العلاقة بين الأهداف لم تلقى الاهتمام الكافي (ينم عن القدرات الوطنية أو أجندة المنتدى السياسي التي تُحدّد سنوياً الأهداف التي يتم عرضها في التقارير)

بناء على الدراسة وغيرها، أودّ الوقوف على الملاحظات التالية:

في الأطر المؤسسية/ الحوكمة...

- طورت جميع البلدان تقريباً بنظ هياكل مؤسسية على أعلى المستويات (مجالس أو لجان وزارية برئاسة رئيس الحكومة...) مهمتها التنسيق والإشراف على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- 1. بعضها مفتوح ولكن بشكل خجول لمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص (18 من أصل 43 أضفت تمثيل رسمي للشركاء غير الحكوميين)
- 2. مجمل مشاركات أصحاب المصلحة جاءت من خلال فرق العمل وليس المجالس أو اللجان الوزارية
- 3. في بعض الأحيان تلعب وزارات معينة الدور المحوري للتنسيق (وزارات التخطيط في كل من الأردن ومصر)

في الشراكات...

- لم تُوفّق التقارير في عرض وتحديد مساهمات الشركاء/ الجهات غير الحكومية فيما عدا التشاور
- كما أنها لم تلحظ للبيئة المحفزة (أو غير المحفزة) والتحديات التي واجهت وتواجه المجتمع المدني وغيره من الشركاء في لعب دور أبر في عملية التنمية إجمالاً وإعداد الاستعراضات تحديداً
- لم تلحظ معظم الاستعراضات/ التقارير الطوعية آليات وبرامج اعداد التقارير
- لم تلحظ أي دور رسمي للبرلمانيين (كما لم تُشر الاستعراضات/ التقارير الطوعية لأدوار البرلمان في الرقابة والمتابعة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة)

وعليه يمكننا استخلاص الدروس / الملاحظات التالية بهدف تطوير التقارير الطوعية وآلياتها وجدواها...

في الاستعراضات والتقارير الطوعية...

- ضرورة أن تُبنى الاستعراضات الطوعية على مبادئ أهداف التنمية HR and (EFGR)
- اعتماد منهجيات التقييم المتكامل لكل هدف وللتشابك بين الأهداف وليس رفع تقارير حول المؤشرات
- ضرورة أن يقوم فريق الأمم المتحدة للتقييم (UNEG) أو أي جهة أخرى معنية بمراجعة المعايير الإرشادية (VNR Guidelines) للتأكيد على ضرورة التقييم في اضعاء المعنى والعمق للاستنتاجات حول إنجازات الأهداف، وليس فقط الرصد والمتابعة في استعراض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في الأطر المؤسسية/ الحوكمة...

1. اضعاء طابع رسمي لمشاركة الشركاء غير الحكوميين في عملية تطوير الاستعراضات الوطنية في المجالس واللجان المختصة
2. اشراك جمعيات التقييم الوطنية في هياكل وآليات المتابعة والتقييم والاستفادة من الخبرات المحلية والاقليمية
3. تسهيل البيئة المحفزة لمشاركة المجتمع المدني وغيره من الشركاء في لعب دور أكبر في عملية التنمية
4. اقامة شراكات مع الجهات المعنية بالتقييم على المستويات الوطنية والاقليمية (مجتمع المقيمين في العالم العربي EvalMENA)



في الأطر التشريعية...

1. تطوير سياسة وطنية للرصد والتقييم (للخطط والبرامج والسياسات العمومية) وتشريعها (من خلال الآليات المعتمدة على مستوى الوطن) باعتبارها الممكن الأساس والأهم.
2. تفعيل العمل البرلماني للرقابة على ومساءلة الخطط والبرامج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال
 - انشاء لجان نيابية لمساءلة الخطط الوطنية ومتابعة عمل المجالس واللجان الوطنية المختصة
 - اعتماد مفهوم التقييم والتعرف على منهجياته وآلياته وادماجه في خطط عمل البرلمانين
 - تيسير منتديات واجتماعات تشاورية دورية لمراجعة وتقييم الخطط الوطنية
3. التشبيك مع البرلمانين من خلال المنتدى العالمي للبرلمانيين من أجل التنمية (GPFE) لتفعيل ودعم العمل على تقييم أهداف التنمية المستدامة



وشكراً